

Received: 23/5/2018

Accepted: 4/7/2018

المستخلص

هدف الدراسة: تشخيص واقع العلاقة بين تقلبات أسعار النفط العالمية وانعكاسها على اتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعي الأمن والصحة.

توصلت الدراسة: إلى أن النفقات العامة تسهم في زيادة الاستهلاك القومي وذلك من خلال شراء الدولة للسلع الاستهلاكية اللازمة لقيام الدولة بواجباتها، أو دفع أجور الموظفين العاملين بالقطاع العام وبذلك يكون هناك تأثير مباشر لهذه النفقات على مستوى الاستهلاك القومي. أظهرت نتائج الاختبارات القياسية أنه لا يوجد تكامل مشترك بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي على قطاع (الأمن) وذلك من خلال اختبار (ARDL) إذ بلغت القيمة الجدولية لمعلمة الحد الأدنى هي (3.62) عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة F المحسوبة والتي بلغت (1.055303) وذلك بسبب الظروف الأمنية التي مر بها العراق بعد عام 2003 والتي استلزمت إنفاقاً على الأمن بصورة كبيرة حتى مع انخفاض أسعار النفط، كذلك من خلال اختبار ARDL التي أجري للتأكد من وجود تكامل مشترك بين الإنفاق على القطاع الصحي وتقلبات أسعار النفط للمدة (2006_2016) تبين أن قيمة F المحسوبة (1.501817) عند مستوى معنوية 5% وهي أصغر من القيمة الجدولية للحد الأدنى للمعلمة ذاتها والتي بلغت 4.16، مما يدل على أنه لا توجد علاقة أو تأثير متبادل للمتغير المستقل على المتغير التابع والعكس بالعكس.

أوصت الدراسة: على العراق تنويع اقتصاده وعدم الاكتفاء بالنفط كعامل وحيد في تعظيم الإيرادات العامة، وهذا الأمر لا يجب التفكير فيه عند انخفاض أسعار النفط فقط، بل التفكير وإيجاد حلول جديّة لهذا الموضوع، وأنشاء صناديق سيادية للاستفادة من الوفرة في الإيرادات في حال ارتفاع أسعار النفط لمواجهة الانخفاضات التي تحدث في أسعار النفط مستقبلاً.

المصطلحات الرئيسية للبحث: الإنفاق الحكومي، سعر النفط.





مقدمة

تعد السياسة المالية من الوسائل المهمة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة ادواتها حيث ان الإنفاق الحكومي احد ادوات السياسة المالية والتي تستخدمها الحكومة لتحقيق اهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية ، ومن الشواهد على ذلك استخداما في معالجة الكساد والتضخم ، كما ان الإنفاق الحكومي يعتمد بشكل اساسي على الإيرادات ، وان هذه السياسة وهذه الادوات بدأت بالتعاظم بعد أزمة الكساد العظيم عام 1929. إذ لم يكن لهذه السياسة دور كبير في الحياة الاقتصادية، حيث كان الكلاسيك ينادون بحيادية الدولة الى ان ظهرت أزمة الكساد العظيم، ومن هنا بدأ دور الدولة في الحياة الاقتصادية وبذلك بدأ التركيز على جانب الطلب الكلي وتحفيزه الذي لم يكن له دور في الفترة السابقة، وتكون النفقة ظاهرية عندما لا يكون لها اثر على نوعية ومستوى الخدمات، او تكون زيادة حقيقية لها اثر واضح على كم ونوعية الخدمات. وذلك من خلال تأثيرها على مستوى النمو الاقتصادي، ومر مفهوم النفقة بمراحل متعددة، في مرحلة الدولة الحارسة إذ كان اثرها محدود يقتصر على تقديم الخدمات الاساسية.(امن_دفاع_عدالة) ولم يكن للنفقة دور كبير ونادى الكلاسيك بحيادية الدولة وان الاقتصاد كفيل باعادة التوازن لنفسه ولكن بعد عام 1929 ظهر الفكر الكنزي و خرجت الدولة عن مفهوم الحياد وذلك لمعالجة أزمة الكساد. ولكن الحكومة لم تقف عند موقف المتدخل في الحياة الاقتصادية بل اصبحت منتجة كما في الدول الاشتراكية. ولا يخفى عن كل باحث في مجال الاقتصاد ان للنفقة قواعد مختلفة فقاعدة المنفعة وقاعدة الترخيص وقاعدة الاقتصاد فضلا عن العدالة في توزيع النفقات كما يمكن تصنيف الإنفاق حسب اهدافه، فللنفقات اهداف مالية وادارية و اقتصادية واجتماعية و هناك اهداف امنية، وبذلك تكون لهذه الاهداف اثار اقتصادية مهمة، فهناك اثار مباشرة لها، إذ تؤثر على الانتاج القومي من خلال التأثير على الطلب الكلي كما انها تؤثر على الاستهلاك القومي من خلال تأثير هذه النفقات على استهلاك الافراد وانعكاسها على الاستهلاك القومي. اما الاثار الاقتصادية الغير مباشرة فتقتصر بتاثيرها على الانتاج والدخل القومي من خلال عمل المضاعف والمعجل، وبالتالي فان هذه النفقات بكل تفاصيلها تعتمد على الإيرادات العامة وهذه الإيرادات يكون تمويلها بشكل اساسي من الإيرادات النفطية وذلك في البلدان الريعية ومنها بلدنا العراق الذي يعتبر النفط المصدر الرئيس لايرادات الدولة.

اهمية البحث : لكون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، لذا تعد اسعار النفط ذا تأثير كبير على إيرادات الميزانية العامة، ومن ثم تمويل النفقات العامة ، وانعكاسها على الإنفاق على قطاعي الامن والصحة لما لهذين القطاعين من اهمية كبيرة ، وان دراسة هذه الظاهرة ووضع المعالجات لها تمثل رسم لصورة الاقتصاد العراقي في المستقبل.

مشكلة البحث : كون الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب، يعتمد على قطاع النفط الخام بشكل رئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات مما جعل الإنفاق الحكومي على قطاعي الامن والصحة دالة لأسعار النفط وكمية الصادرات، وجعل الإنفاق على هذين القطاعين عرضة لعوامل خارجية تتمثل في تغير اسعار النفط العالمية والطلب عليه.

هدف البحث: تشخيص واقع العلاقة بين تقلبات اسعار النفط العالمية وانعكاسها على اتجاهات الإنفاق الحكومي على الامن والصحة.

فرضية البحث : يكاد ان ينعدم نمط ثابت في اتجاهات الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية ومنها قطاعي الامن والصحة.

حدود البحث :

1_ حدود الدراسة الزمنية: تضمنت الحدود الزمنية للمدة (2006 _ 2016).

2_ حدود الدراسة المكانية: الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث : اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ، كما وتم استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية الضرورية لدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي.

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث رئيسية وهي كالآتي :

المبحث الأول : الإطار النظري للإنفاق الحكومي والعوامل المؤثرة على أسعار النفط .

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين اسعار النفط والإنفاق على قطاعي الامن والصحة



قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعي الأمن والصحة في العراق للمدة [2006_2016]

المبحث الثالث: قياس تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعي الأمن والصحة في العراق وتحليلها.

المبحث الأول / الإطار النظري للإنفاق الحكومي والعوامل المؤثرة في اسعار النفط

1: مفهوم النفقة العامة: تعد السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة لتغيير من واقع اقتصادي معين كان يكون معالجة حالة تضخم او حالة كساد وقد برزت في الوقت الحالي احدى هذه الادوات الا وهي (الانفاق الحكومي) حيث اختلف الاقتصاديون في تعريف واضح ومحدد للنفقات العامة ومن هذه التعاريف مايلي:

يمكن ان تعرف: بأنها مبالغ نقدية يدفعها شخص عام بهدف إشباع الحاجات العامة (علام، 2012: 41). ويمكن ان نستنتج من المفهوم أعلاه النفقة: هي كمية من المال التي تنفقها جهة عامة بهدف إشباع الحاجات العامة غير محدودة من اجل اشباع حاجات عامة.

2: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي :

للنفقات العامة اثار مباشرة وغير مباشرة على كل من الانتاج والاستهلاك والدخل وكالاتي: (علام، 2012: 73).

أ: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات الحكومية:

- اثار النفقات الحكومية على الإنتاج القومي.

تؤثر النفقات العامة على العمالة والإنتاج من خلال تأثيرها في الطلب الكلي الفعال إذ تمثل النفقات العامة جزءا مهما من هذا الطلب وتزداد اهمية زيادة تدخل الدولة بالحياة الاقتصادية وان العلاقة بين النفقة العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على نوع النفقة وحجمها، ومن جهة أخرى يرتبط اثر النفقة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي على الاستخدام وبالتالي يتوقف هذا الأثر على مرونة الجهاز الإنتاجي أو الاستخدام في البلدان المتقدمة وعلى درجة النمو في البلدان النامية. (ناشد، 2006: 71).

- أثار الإنفاق الحكومي على الاستهلاك القومي.

تسهم النفقات العامة بزيادة الاستهلاك القومي وذلك من خلال شراء الدولة للسلع الاستهلاكية، ولكي تقوم الدولة بواجباتها تحتاج لشراء سلع استهلاكية كثيرة ومتنوعة وعند قيام الدولة بشراء هذه السلع الاستهلاكية سيكون لها تأثير كبير، ولذلك يكون للنفقات العامة تأثير مباشر في زيادة حجم الاستهلاك القومي، وكذلك عند قيام الدولة بتوزيع الدخل تدفع الدولة الرواتب لمن تشتري خدماتهم مثل الموظفين والعمال وكذلك تدفع رواتب تقاعدية وإعانات أن جزءا كبيرا من هذه الدخل يذهب إلى الاستهلاك مما يسهم في رفع مستوى الاستهلاك القومي (العبيدي، 2011: 95).

ب: الآثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات الحكومية :

كذلك تؤثر النفقات العامة تأثيرا غير مباشر في الإنتاج من خلال اثر المضاعف والمعجل والمضاعف هو مصطلح يستعمل في التحليل الاقتصادي لبيان الأثر المتراكم الناتج عن الزيادة الحاصلة في الإنفاق او النقص فيه بالنسبة للدخل القومي، وبعبارة اخرى المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة في الإنفاق القومي من خلال ماتودي اليه تلك الزيادة من تأثيرات في الاستهلاك (العلي، 2007: 67).

اما المعجل: يشير الى زيادة الإنفاق او نقصه على حجم الاستثمار حيث ان الزيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية وزيادة حجم الدخل القومي والتشغيل خلال عمليات الاستهلاك المتتالية الناشئة عن زيادة الإنفاق الاولى (وهذا هو اثر المضاعف) تؤدي بدورها بالمنتجين الى توسيع طاقاتهم الانتاجية اللازمة لذلك. وهنا يلتقي اثر المضاعف باثر المعجل ويرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج (نتيجة للإنفاق على السلع الاستهلاكية) بنسبة اكبر من الإنفاق الاولى (اثر المضاعف) الامر الذي يؤدي ومن ثم الى زيادة الاستثمار (اثر المعجل) او الاستثمار المولد ومن ثم زيادة حجم الإنتاج والدخل (الاعسر، 2016: 96).

3_ تحليل ظاهرة النمو المطرد للنفقات العامة:

تؤكد الوقائع الموثقة بالبيانات الاحصائية، بان النفقات العامة تتجه نحو الزيادة والتنوع عاما بعد عام في مختلف دول العالم، ويقترن هذا التزايد المطرد، مع تطور دور الدولة في الميدان الاقتصادي واتساع وظائفها في هذا الميدان. ويلاحظ ان التزايد المطرد للنفقات العامة يجب ان يقترن بالتزايد المطرد للنفع العام المترتب على هذا التوسع في الانفاق العام، وهو ما يعني زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تغذيها النفقات العامة، كذلك ينبغي ان تتناسب المنفعة الحقيقية المترتبة على توسع الانفاق العام مع عبء التكاليف العامة لهذه النفقات التي ستقع على كاهل افراد المجتمع، فاذا لم تحقق الزيادة في النفقات العامة توسعا في المنفعة الحقيقية، فان ذلك يعني فقط زيادة عبء التكاليف العامة للنفقات العامة

4: ماهية اسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها.

يعد النفط من السلع الاستراتيجية والتي تحكمها عوامل اقتصادية وسياسية وجيولوجية وهنا سنعرف ماهية اسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها وكما يلي، (نقي، 2010: 132).

أ ماهية اسعار النفط: هناك عدة تعاريف او مفاهيم للسعر ومنها:

_ هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يساوي قيمة الشيء أو قد لا يتساوى معها أي قد يكون السعر أدنى أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا المفهوم للسعر فإن السعر النفطي يعني قيمة النفط معبر عنها بالنقود. (بوجمه، 2009: 62-63).

_ او هو مؤشر مالي لتحديد القيمة التبادلية للنفط عند وضع توازن الطلب والعرض بهدف توجيه السوق النفطي وتحسب اسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر ويساوي الطن المتري 7-8 برميل حسب كثافة النفط. (الخولي، 1997: 271-272).

ب العوامل المؤثرة في تحديد اسعار النفط

العوامل الاقتصادية.

ان الاستقرار في السوق النفطية يعتمد بشكل اساسي على قوى العرض والطلب والموازنة بينهما، إضافة الى المخزون العالمي من النفط لأن هذه السلعة هي سلعة استراتيجية لها اهميتها في النمو الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط ومن اهم هذه العوامل:

1_ الطلب العالمي على النفط.

وهنا سنركز على نوعين من الطلب، الطلب لغرض الاستهلاك والطلب لغرض المضاربة، ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات إذ ان الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، و ان الطلب على النفط من اجل الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على النفط، وان دخول الصين والهند كمشتريين للنفط وزيادة استهلاكهم للنفط اثر على الطلب العالمي على النفط نحو الزيادة.

اما الطلب على النفط من اجل المضاربة في الاسواق المستقبلية للنفط فقد عرفت اسواق النفط العالمية هذه الظاهرة منتصف الثمانينات من القرن الماضي، إذ اثر دخول السماسرة والمضاربيين للأسواق العالمية بقصد تحقيق ارباح. فعندما يكون المضاربون بهذه الاسواق بحالة نشطة وبصورة كبيرة سترتفع الاسعار والعكس يحدث عندما يحجم المضاربون عن الدخول لهذه الاسواق.

2- العرض العالمي للنفط.

تعد الامكانيات المتاحة من المخزون النفطي، وسياسات الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها الى النفط لمواجهة احتياجاتها المحلية او تصديره، ومن اجل الحصول على مردود مالي لتلبية الاحتياجات المالية او الاحتفاظ به للاجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي للنفط، كما ان المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة التقلبات الموسمية (مركز الاهرام، 2008: 397).



المبحث الثاني / تحليل العلاقة بين اسعار النفط والانفاق على قطاعي الامن والصحة

تمهيد

تعد اسعار النفط المؤثر الاكبر في تحديد الانفاق على القطاعات الاقتصادية في العراق ومنها قطاعي الامن والصحة، وذلك يعود الى ان الإيرادات العامة تعتمد على اكثر من 90% منها على الإيرادات النفطية وبالتالي الإيرادات العامة مما يعكس حجم الانفاق على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فيزداد الانفاق مع زيادة الإيرادات النفطية وينخفض بانخفاضها ولكن بدرجات متفاوتة وبذلك سنسلط الضوء في هذا المبحث على تأثير اسعار النفط على هذين القطاعين.

أولاً: تطور الانفاق العام

من خلال بيانات الجدول (1) نلاحظ ان الانفاق العام كان (50963) الف مليون عام 2006 ونمت الى (69166) الف مليون في عام 2010 محققة معدل نمو مركب قدره (7.9) اما في المدة الثانية في عام 2011 فقد ارتفع الانفاق العام ليصل الى (96663) الف مليون وارتفع الى (105896) الف مليون عام 2016 محققة معدل نمو مركب قدره (1.8) اما معدل النمو المركب لكامل المدة فقد كان (7.5) إذ نلاحظ ان هناك ارتفاع ملحوظ في حجم الانفاق العام وذلك بسبب الإيرادات المتحققة من كمية واسعار النفط المتحققة والتي شهدت ارتفاعا باسعارها ولاسيما في الاعوام 2010_2011_2012_2013_2014 على التوالي مما انعكس بشكل ايجابي على إيرادات الدولة الامر الذي ادى بدوره الى ارتفاع الانفاق العام لان إيرادات الدولة تعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة اكثر من 90%.

ثانياً: تحليل اسعار النفط

من خلال جدول (1) نلاحظ انه في عام 2006 كانت اسعار النفط (55.6) دولار، وارتفعت اسعار النفط الى (75.6) دولار عام 2010 اما في المدة الثانية فقد كانت اسعار النفط قد بلغت (105) دولار لبرميل النفط عام 2011 ولكنها عاودت الانخفاض لتبلغ (36) دولار لبرميل النفط عام 2016 وذلك بسبب ظروف السوق المتعلقة بالعرض والطلب.

ثالثاً: تحليل تطور النفقات على قطاع الامن

من خلال بيانات جدول (1) نلاحظ ان الانفاق على قطاع الامن والدفاع عام 2006 بلغ (8042.5) الف مليون، مايشكل نسبته من مجموع الانفاق العام (15.7%)، وبلغ الانفاق على قطاع الامن والدفاع (11723) الف مليون دينار في عام 2010 إذ شكلت نسبة الانفاق على هذا القطاع في هذه السنة (16.9) عام 2010 كما في جدول (1) محققة معدل نمو مركب قدره (9.8) اما في المدة الثانية فكان الانفاق على قطاع الامن (14666) الف مليون دينار عام 2011 بنسبة بلغت (15.1%) من مجموع الانفاق العام ونمت النفقات على قطاع الامن الى (20247) الف مليون دينار، وكانت نسبة الانفاق على قطاع الامن (19.1%) من مجموع الانفاق العام محققاً معدل نمو مركب قدره (6.6) اما معدل النمو المركب لكامل المدة فقد كان (9.6) كما في جدول (1) نلاحظ انه حتى مع انخفاض اسعار النفط وتأثير هذا الانخفاض على إيرادات الدولة بقيت نسبة الانفاق على قطاع الامن والدفاع عالية وذلك بسبب التحديات الامنية الامر الذي ادى الى بقاء نسبة الانفاق الامني كبير لمواجهة هذه التحديات.

رابعاً: تحليل تطور الانفاق على قطاع الصحة

اما بالنسبة الى قطاع الصحة ففي عام 2006 بلغ الانفاق على هذا القطاع (1606.8) الف مليون دينار من مجموع الانفاق العام حيث بلغت نسبة الانفاق على هذا القطاع (3.1%) من مجموع الانفاق العام، وارتفعت هذه النفقات الى (1485.1) الف مليون بنسبة بلغت (2.1%) من مجموع الانفاق العام في عام 2010 كما في جدول (1) محققاً معدل نمو مركب قدره (-1.9)، في حين كان الانفاق على هذا القطاع قد بلغ (5790.6) الف مليون دينار بنسبة بلغت (5.9%) من مجموع الانفاق العام في عام 2011 وبلغ الانفاق على هذا القطاع (5483) الف مليون دينار بنسبة بلغت (4.8%) من مجموع الانفاق العام في عام 2016 محققاً معدل نمو مركب قدره (-1)، علماً ان معدل النمو المركب لكامل المدة بلغ (9.6) .



قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعي الأمن والصحة في العراق للمدة [2006_2016]

ونلاحظ ان الإنفاق على قطاع الصحة لايسير بوتيرة ثابتة إذ كانت النسب متفاوتة من فترة الى اخرى وكما انه لا توجد اثار ايجابية لهذه النفقات على ارض الواقع حيث نلاحظ تدني مستوى الخدمات الطبية في المستشفيات الحكومية مع العلم ان ما خصص من مبالغ للإنفاق على قطاع الصحة من مجموع الإنفاق العام يعد جيد .

جدول (1) اتجاه الإنفاق الحكومي وتغيرات اسعار النفط 2006_2016

وحدة القياس: الإنفاق الف مليون دينار

واسعار النفط بالدولار.

السنة	سعر النفط (1)	الإنفاق العام (2)	معدل نمو مركب	الإنفاق على قطاع الصحة (3)	معدل نمو مركب	الإنفاق على قطاع الامن (4)	معدل نمو مركب	نسبة 2الى3	نسبة 2الى4
2006	55.6	50963	7.9	1606.8	-1.9	8042.5	9.8	3.1	15.7
2007	66.7	51727		2308.4		9228.5		4.4	17.8
2008	87.9	59862		283		10999		3.9	18.3
2009	59.4	69166		1485.1		11723		2.1	16.9
2010	75.6	69166		1485.1		11723		2.1	16.9
2011	105	96663	1.8	5790.6	-1	14666	6.6	5.9	15.1
2012	106	117123		5740.2		17171.8		4.9	14.6
2013	102.3	138425		6825.2		19702.3		4.9	14.2
2014	91	138425		6825.2		19702.3		4.9	14.2
2015	44.7	119462		5483		24693.9		4.5	20.6
2016	36	105896		5483		20247		4.8	19.1
			7.5				9.6		

المصدر: وزارة المالية دائرة الموازنة للسنوات 2006_2016

النسب من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول(1)

المبحث الثاني / قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على

قطاعي الأمن والصحة في العراق

أولاً : أثر اسعار النفط على الانفاق في قطاع الأمن والدفاع :

للحكم على مدى أجتياز الأنموذج الأختبارات القياسية تبين من خلال قيمة ال R-squared (0.82) وقيمة F-statistic (92.52) وبعد التحقق من معنويتها أقل من 5% جدول (2) يمكن الحكم على جودة الأنموذج وفق اختبار ARDL ، كما يمكن التأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وذلك من خلال معنوية ObsR-squared والتي كانت قيمتها (0.9751) (ملحق 5) أكبر من 5% وهنا نقبل بفرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ، وللتأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتغيرات يتم اختبار المتغيرات من خلال اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH ومن خلال معنوية ObsR-squared (0.5767) ملحق (5) يمكننا الحكم على أن البواقي لا تحتوي على اختلاف تباين ، كما تم اختبار Durbin-Watson stat وكانت قيمتها (1.936) أي إنها تقع ضمن منطقة الحسم حسب احصاءات D.W وعليه فإن الأنموذج لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ أي اننا نقبل فرضية العدم.

جدول (2) نتائج تقدير انموذج ARDL لأثر الإنفاق الحكومي على القطاع الأمني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.890624	0.065582	13.58034	0.0000
X	11143.66	16689.71	0.667696	0.5082
C	1.12E+09	2.02E+09	0.558104	0.5799
R-squared	0.822262	Mean dependent var		1.79E+10
Adjusted R-squared	0.813375	S.D. dependent var		6.74E+09
S.E. of regression	2.91E+09	Akaike info criterion		46.48837
Sum squared resid	3.39E+20	Schwarz criterion		46.61124
Log likelihood	-996.4999	Hannan-Quinn criter.		46.53368
F-statistic	92.52535	Durbin-Watson stat		1.936776
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد الى مخرجات برنامج Eviews والملحق الاحصائي (1) .

أ - اختبار الحدود للتكامل المشترك :

يتضح من خلال اختبار جذر الوحدة حسب اختباري (ADF and PP) استقرارية المتغيرين عند الفرق الأول وهذا ما يجعل امكانية تطبيق اختبار(ARDL) للتكامل المشترك ، إذ نلاحظ من اختبار الحدود عدم وجود تكامل مشترك بين تقلبات اسعار النفط العالمية والانفاق الحكومي على القطاع الأمني ، إذ تبين نتائج اختبار الحدود في جدول (3) قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك وهذا ما توكله قيمة F المحتسبة ، إذ بلغ تقييمتها (1.055303) وهي اصغر من القيمة الدنيا والحدود العليا الجدولية وفقاً لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى (90%-99%) ، والتفسير الاقتصادي لعدم وجود تكامل مشترك هو بسبب الظروف الأمنية التي مر بها العراق بعد سنة (2003) ، إذ لا يخفى على الجميع التحديات الكبيرة التي واجهة القطاع الأمني ابتداءً من الهجمات الارهابية التي شهدتها العراق بعد عام (2003) التي استلزمت زيادة الانفاق على القطاع الأمني لمواجهة تلك التحديات ، وهنا نجد إن عدم وجود تكامل مشترك يعد منطقياً. أي إن الانفاق الحكومي لم ينخفض على القطاع الأمني حتى بعد انخفاض اسعار النفط.



قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعي الأمن والصحة في العراق للمدة [2006_2016]

جدول (3)

نتائج اختبار ARDL للتكامل المشترك للمتغيرين أسعار النفط والإنفاق على القطاع الأمني في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2016)

Test Statistic	Value	K
f-Statistic	1.055305	1
Critical Value Bonds		
Significance	Bound1 0	Bound1 1
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 والملحق (1).

ثانياً : تأثير التغير في أسعار النفط على الإنفاق في القطاع الصحي :

مناجل التأكد من مدى معنوية النموذج من الناحية الإحصائية، بينت النتائج بأن النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بيدل الة اختبارات (Im) إذا بلغت القيمة المعنوية للـ (Prob. Chi-Square) (0.6353) ملحق (3) وهي اكبر من 5%، أي قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين البواقي، وللتأكد من ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين نجد انقيمة Prob (0.6473) ملحق (4) الخاصة بـ (Chi-Square) لاختبار (Test: ARCH Heteroskedasticity) وهي اكبر من 5% وعليه نقبل فرضية العدم والتي تنص على تجانس البواقي وعدم احتوانها اختلاف تباين. وقد تم أيضاً اختبار Durbin-Watson stat وكانت قيمتها (2.246287) كما في جدول (4) وهي ضمن منطقة الحسم حسب جداول D.W أي إنال أنموذج لا يحتوي مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ أي اننا نقبل فرضية العدم. الجدول (4) نتائج تقدير نموذج ARDL لأثر الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	0.922858	0.039905	23.12616	0.0000
X	2400.187	2462.303	0.974773	0.3355
C	2.15E+08	2.85E+08	0.754013	0.4553
R-squared	0.933299	Mean dependent var		4.86E+09
Adjusted R-squared	0.929964	S.D. dependent var		1.60E+09
S.E. of regression	4.23E+08	Akaike info criterion		42.63161
Sum squared resid	7.16E+18	Schwarz criterion		42.75448
Log likelihood	-913.5795	Hannan-Quinn criter.		42.67692
F-statistic	279.8476	Durbin-Watson stat		2.246287
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews والملحق الإحصائي (1) .



قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعي الأمن والصحة في العراق للمدة [2006_2016]

أ - اختبار الحدود للتكامل المشترك

يتبين من اختبار جذر الوحدة حسب اختبائي (ADF and PP) سكون المتغيرين عند الفرق الأول ، وهذا ما يجعل امكانية تطبيق اختبار (ARDL) للتكامل المشترك ، نلاحظ من اختبار الحدود عدم وجود تكامل مشترك بين تقلبات اسعار النفط العالمية والانفاق الحكومي على قطاع الصحة ، وهذا ما تؤكد قيمة f المحتسبة ، إذ بلغت قيمتها (1.501817) كما في جدول (5) وهي اصغر من القيمة الجدولية للحدود الدنيا والعليا الجدولية وفقاً لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى معنوية (90%-99%) للمعلمة وهذا يتوافق مع الواقع العراقي ، لان تقديم الخدمات الصحية وبناء المستشفيات وتوفر المستلزمات الصحية بشتى انواعها من مسؤولية الحكومة ، فضلا عن ذلك ارتفاع نسبة النفقات التشغيلية من اجمالي النفقات ، مما يجعل تخفيضها امراً بالغ الصعوبة ، لكننا بالمقابل لم نلاحظ اي تحسن بلخدمات الصحية العامة رغم الانفاق الكبير على هذا القطاع بسبب الفساد وسوء الادارة.

جدول (5) نتائج اختبار ARDL للتكامل المشترك للمتغيرين أسعار النفط والانفاق على القطاع الصحي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2016)

Test Statistic	Value	k
f-Statistic	1.501817	1
Critical Value Bonds		
Significance	Bound1 0	Bound1 1
10%	3.51	3.02
5%	4.16	3.62
2.5%	4.79	4.18
1%	5.58	4.94

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 والملحق (1) .

الاستنتاجات

1_ نلاحظ من خلال الاختبارات القياسية انه لا يوجد تكامل مشترك بين تقلبات اسعار النفط والانفاق الحكومي على قطاع (الامن) وذلك من خلال اختبار (ARDL) إذ بلغت القيمة الجدولية لمعلمة الحد الأدنى (3.62) عند مستوى معنوية 5% وهي اكبر من قيمة F المحتسبة والتي بلغت (1.055303) وذلك بسبب الظروف الامنية التي مر بها العراق بعد عام 2003 والتي استلزمت انفاق على الامن بصورة كبيرة حتى مع انخفاض اسعار النفط.

2_ من خلال اختبار ARDL التي اجري للتأكد من وجود تكامل مشترك بين الانفاق على القطاع الصحي وتقلبات اسعار النفط للمدة (2006_2016) تبين ان قيمة f المحتسبة (1.501817) عند مستوى معنوية 5% وهي اصغر من القيمة الجدولية للحد الأدنى للمعلمة ذاتها والتي بلغت 4.16، مما يدل على انه لا توجد علاقة او تأثير متبادل للمتغير المستقل على المتغير التابع والعكس بالعكس.

3_ بعد اجراء اختبارات السكون على المتغيرين اسعار النفط والانفاق على قطاع الصحة وذلك باختبار جذر الوحدة (ADF AND P P) اتضح ان المتغيرين قد سكنا في الفرق الاول وهذا يعني امكانية اجراء اختبار ARDL طويل وقصير الاجل على المتغيرين إذ تبين من خلال نتائج الاختبار ان قيمة F المحتسبة (1.509895) وهي اصغر من القيمة الجدولية التي كانت 4.16 عند مستوى معنوية 5% وذلك لان الانفاق على القطاع الصناعي لم يتأثر كثيراً بالتقلبات الكبيرة التي حدثت باسعار النفط لان اغلب هذه النفقات هي نفقات تشغيلية مما يجعل درجة استجابتها للتغيرات التي تحدث باسعار النفط قليلة

4_ تسهم النفقات العامة في زيادة الاستهلاك القومي وذلك من خلال شراء الدولة للسلع الاستهلاكية اللازمة لقيام الدولة بواجباتها، او دفع اجور الموظفين العاملين بالقطاع العام وبذلك يكون هناك تأثير مباشر لهذه النفقات على مستوى الاستهلاك القومي.



قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعي الأمن والصحة في العراق للمدة [2006_2016]

5_ هناك زيادة في الإنفاق على قطاع الامن والدفاع طول فترة الدراسة إذ نلاحظ ان نسبة الإنفاق على قطاع الامن والدفاع عام 2006 قد بلغت (15.7%) من مجموع الإنفاق العام لتصل الى (19.1%) عام 2016 من مجموع الإنفاق العام.

6_ يلاحظ هناك انخفاض في المخصص للإنفاق على قطاع الصحة، الامر الذي ادى الى تدني الخدمات الصحية وعدم استطاعة ذوي الدخل المحدود على الحصول على خدمات صحية جيدة في المرافق الصحية العامة.

التوصيات

1_ ينبغي على العراق تنويع اقتصاده وعدم الاكتفاء بالنفط كعامل وحيد في تعظيم الإيرادات العامة، وهذا الأمر لايجب التفكير فيه عند انخفاض أسعار النفط فقط، بل التفكير وإيجاد حلول جديّة لهذا الموضوع. والتوجه نحو زيادة الإيرادات غير النفطية ودعم وتنويع مصادر الدخل وتعديل النظام الضريبي وجعله أكثر فاعلية لرفد إيرادات الدولة من مصادر متنوعة غير النفط.

2_ النهوض بعملية الإصلاح الاقتصادي والاستفادة من الإيرادات النفطية من أجل عملية التنمية الاقتصادية في البلاد وعدم الاكتفاء بتوزيع الإيرادات العامة على النفقات التي اغلّتها استهلاكية.

3_ إنشاء صناديق سيادية للاستفادة من الوفرة في الإيرادات في حال ارتفاع اسعار النفط لمواجهة الانخفاضات التي تحدث في أسعار النفط مستقبلاً.

4_ الاستفادة من الثروة النفطية من خلال تكرير النفط وبيعه لتحقيق ارباح أكثر من بيعه وهو خام.

5_ تكثيف الجهد الاستخباري لاستباق الاعمال الارهابية قبل حدوثها كما في الدول الغربية وعدم اللجوء الى زيادة القوات الامنية لما يمثل ضغط على الموازنة العامة من خلال توفير رواتب ونفقات حربية كبيرة.

المصادر:

- 1_ الخولي ، سيد فتحي احمد ، اقتصاد نفط، الطبعة الخامسة ، جدة ، المملكة العربية السعودية 1997 .
- 2_ . جوستي ، لويس ، المحافظة على تماسك منظمة أوبك – مضامين التعاون بين بلدان الأعضاء، الطبعة الأولى ، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج ، الإمكانات والقيود ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات العربية . 2007
- 3_ حسن ، علي عبد الزهرة، وشومان، عبد اللطيف حسن. (2013) " تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجلب أستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء(ARDL) " مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد،المجلة،العدد34،ص 174-210,20
- 4_ مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: سوق النفط العالمية وتداعياتها على الدول العربية، القاهرة مصر، 2008
- 5_ ناشد،سوزي عدلي،المالية العامة،ط1، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت.2006
- 6_ غلام، احمد عبد السميع ،المالية العامة،ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2012.
- 7_ العبيدي، سعيد علي محمد ،اقتصاديات المالية العامة،ط1، دار دجلة، عمان. 2011
- 8_ العلي، عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، ط1، اثناء للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
- 9_ وزارة المالية دائرة الموازنة.

9_Green.W.H.Econometric Analysis،7، edition،New York University،Prentice Hall، 2012



قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعات الأمن والصحة في العراق للمدة [2006_2016]

ملحق (1)

البيانات الفصلية لاسعار النفط العالمية والاتفاق الحكومي على
القطاعات الاقتصادية (الامن ، الزراعة ، الصحة ، الصناعة)

الالف الدينانير

المصدر / وزارة المالية .

الانفاق على الصناعة	الانفاق على الصحة	الانفاق على الزراعة	الانفاق على الامن	سعر النفط	الربع
45689375	1895360876	555186350	9201148938	92573.61	1
63010125	2472460827	700631050	11518445413	113700.9	2
45689375	1895360876	555186350	9201148938	92573.61	3
63010125	2472460827	700631050	11518445413	113700.9	4
57187750	2045303966	544535750	8809178950	83571.81	5
65251250	2220701192	569364450	9115850250	84196.54	6
118102436.3	2403915474	614067829	9643584013	87475.61	7
215741308.8	2594946811	678645887	10392380240	93409.04	8
293221431.3	2347485083	681152195	10374498216	97780.65	9
382796803.8	2363119194	720901553	10816623143	103089.4	10
610226025.3	2605526130	859763720	11127571454	103912.1	11
975509095.8	3074705889	1097738696	11970530539	100248.9	12
1116853735	3504800371	1236340277	11487114844	83314.01	13
1392561433	3958346019	1434565895	11666886539	74342.14	14
1915043242	4611793651	1782219102	12136142339	67104.69	15
2684299161	5465143266	2279299898	12894882244	61601.66	16
2764285836	5184628760	2280816649	13204192910	109886.9	17
3257834057	5584432727	2579671827	13783161119	120349	18
3490758556	5978724098	2838459537	14749523932	131450.8	19
3463059332	6367502873	3057179778	16103281348	143192.4	20
2201489554	5756771732	2528762075	16009618240	128778.8	21
1680242109	5745746541	2448627138	16784407447	130058.3	22
1195832740	5870345981	2403046618	17875508397	130754.7	23
748261448	6130570054	2392020514	18597875740	130868.1	24
1603808770	6418357104	2581331751	18753360769	127782.8	25
1677484923	6689606368	2650440584	19385984256	126616.7	26
1733021666	6793075572	2784330072	20642565217	123596.7	27
1770418998	6728764717	2983000216	22523103652	118722.8	28
1623625947	5986330702	3008898279	22822083368	84842.64	29
1587347126	5650770583	3138459590	24069998315	76538.96	30
1510793864	5270966323	3242299129	24762045409	62673.59	31
1393966161	4846917922	3320416896	24898224648	47557.94	32
1367835511	5261769819	3074631384	21914616520	31192.1	33
1287286630	5173281537	3023187839	20802880812	49489.525	34
1367835511	5261769819	3074631384	21914616520	46988.98	35
1287286630	5173281537	3023187839	20802880812	49489.53	36

تم احتساب أسعار النفط من قبل الباحث وفق الصيغة التالية سعر البرميل بالدولار مضروباً بسعر الصرف
الدينار العراقي حسب نشرات البنك المركزي العراقي .



قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على
قطاعي الأمن والصحة في العراق للمدة [2006_2016]

ملحق (2)

ب- اختبار عدم ثبات تجانس التباين Heteroskedasticity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.299013	Prob. F(1,40)	0.5875
Obs*R-squared	0.311634	Prob. Chi-Square(1)	0.5767

المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews والملحق الاحصائي (1) .

عرض نتائج العلاقة بين اسعار النفط والانفاق الحكومي على قطاع الصحي

الملحق (3)

أ - اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.409530	Prob. F(2,38)	0.6669
Obs*R-squared	0.907276	Prob. Chi-Square(2)	0.6353

المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews والملحق الاحصائي (1) .

ملحق (4)

ب - اختبار عدم ثبات تجانس التباين Heteroskedasticity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.200304	Prob. F(1,40)	0.6569
Obs*R-squared	0.209271	Prob. Chi-Square(1)	0.6473

المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews والملحق الاحصائي (1)

عرض نتائج العلاقة بين اسعار النفط والانفاق الحكومي على قطاع الأمن

ملحق (5)

أ - اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.022345	Prob. F(2,38)	0.9779
Obs*R-squared	0.050510	Prob. Chi-Square(2)	0.9751

المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews والملحق الاحصائي (1) .



Measurement and Analysis of Oil Price Fluctuations and Trends of Government Spending on the Security and Health Sectors in Iraq for the Period (2006-2016)

(Abstract)

The objective of the study: To diagnose the reality of the relationship between the fluctuations in world oil prices and their reflection on the trends of government spending on the various economic sectors.

The research found: that public expenditures contribute to the increase of national consumption through the purchase of consumer goods by the state for the performance of the state's duties or the payment of wages to employees in the public sector and thus have a direct impact on national consumption

The results of the standard tests showed that there is no common integration between the oil price fluctuations and the government expenditure on the security sector through the ARDL test. The table value of the minimum parameter (3.62) was 5%, which is higher than the calculated value of 1.055303) Because of the security conditions experienced by Iraq after 2003, which necessitated spending on security significantly even with low oil prices, also through the ARDL test, which was conducted to ensure the existence of a common integration between the expenditure on the health sector and fluctuations in oil prices for the period (2006_2016) The value of

f calculated (1.501817) at a significant level of 5% and is smaller than the Tabulated value to the minimum the same parameter, which amounted to 4.16, indicating that there was no relationship or mutual influence of the independent variable on the dependent variable and vice versa.

The research recommended Iraq should diversify its economy and not just oil as a single factor in maximizing public revenues, and this should not be considered when oil prices are low, but to think and find serious solutions to this issue and establish sovereign funds to benefit from the abundance of revenues in the event of high oil prices. To counter future oil price declines.

Keyword: Government Expenditure ، Oil Price .